

١٦ - تؤكد أهمية توسيع نطاق التجارة العالمية والعمل على تهيئة مناخ يفضي إلى تعزيز وجود نظام تجاري مفتوح ومتعدد، بما في ذلك على وجه المخصوص ، تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ، وتؤكد ، في هذا السياق ، أهمية ضمان المراقبة الفعالة للالتزامات الخاصة بتعزيز الوضع الراهن والمودة التدريجية إلى الوضع السابق وأهمية العمل على تحسين أسواق السلع الأساسية :

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقترح ، عند إعداد جدول أعمال الدورة التالية للجنة التنسيق الإدارية ، إعطاء الأولوية الواجبة للنظر في مسألة أزمة الديون الخارجية والتنمية في إطار مناقشاتها بشأن الحالة الاقتصادية الدولية :

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يتشارل مع الهيئات ذات الصلة والشخصيات البارزة المعنية لإعداد تقرير شامل يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين بشأن حالة الديون الدولية ، بحيث يستعرض أيضاً طرق ووسائل تعزيز الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم ومنصف لمشاكل ديون البلدان النامية تتفق عليه جميع الأطراف ، في ضوء الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة وهذا القرار .

الجلسة العامة ٩٦

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

١٩٩/٤٢ - المساعدة في تعمير لبنان وتنميته
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٤٦/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣٥/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٨٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٦٣/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٢٠/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١٩٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٢٢٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٩٦/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ ، و ٥٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٥ توز / يوليه ١٩٨٥ ، و ٤٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢

١٠ - تؤكد ضرورة أن توخي الأطراف المعنية قدرأً أكبر من المرونة لدى وضع نهج ابتكاري لخفيف عبء ديون البلدان النامية ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء ، تحديد العوائق التنظيمية المحتملة ، ومواصلة اتباع تدابير ، مثل الأخذ بأشكال مختلفة من السكوك المالية الجديدة وبصيغ لا تؤدي إلى زيادة تراكم الدين ، بما في ذلك ما استحدثته المصارف والمديون من أجل الاستفادة من النصم السادس في الأسواق الثانوية ، وتقىد ضرورة تشجيع المصارف على توخي المرونة عند التعاون مع البلدان المديونة حسب ظروف كل منها تحقيقاً لهذه الغاية :

١١ - تدعى المجتمع الدولي إلى أن يواصل ما يبذله من جهود ، في إطار عمليات إعادة تشكيل هيكل الدين الرسمي ، لاتخاذ تدابير مناسبة وواقعية لخفيف عبء الدين الرسمي ، تكيف بما يلائم الاحتياجات والظروف المحددة لكل بلد على حدة ، وذلك بحملة أغراض منها إتاحة أفق كاف للتخطيط وإتاحة التكيف الطويل الأجل ، مع مراعاة التغيرات غير المنظورة في المدفوعات الخارجية للبلد :

١٢ - يحيث المجتمع الدولي على إيلاء النظر بجدية لاتجاه طرق ووسائل تتفق عليها جميع الأطراف لمساعدة البلدان النامية المديونة التي تواجه ديوناً كبيرة ومتراءمة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة التدفقات الرأسية بشرط تكيف بما يلائم حالة مدفوعاتها والظروف الاقتصادية المحددة لكل بلد على حدة :

١٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يكتف جهوده ل توفير تدفقات الموارد الالزمة للبلدان الأفريقية ، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية دعماً لجهودها في سبيل الإصلاح ، وأن يواصل جهوده لنحها شرطـاً مناسبـاً لإعادة جدولة الديون واتخـاذ غير ذلك من التدابير الفعـالة ، حسب الاقتضاء ، لخفيف عـبـء الـديـون :

١٤ - تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات محددة عاجلة فيما يتعلق بمديونية أقل البلدان نمواً وأشد البلدان النامية فقراً ، على النحو المتـوـخـي في الأـحـكـام ذات الـصـلـةـ منـ الوـثـيقـةـ الخـتـاميـةـ التي اعتمدـهاـ مؤـتمرـ الأـمـمـ المـتـحـدةـ للـتجـارـةـ وـالـتنـمـيـةـ فيـ دـورـتـهـ السـابـعـةـ ، بماـ فيـ ذـلـكـ زـيـادـةـ التـسـاهـلـيـ زـيـادـةـ كـبـيرـةـ وـتـقـديـمـ فيـ شـكـلـ منـحـ منـاسـاسـاـ :

١٥ - تسلـمـ بـأنـ مشـاكـلـ المـديـونـيـةـ خـارـجيـةـ لـبعـضـ الـبلـدانـ الآـخـرىـ الـتـيـ تـعـانـيـ مـنـ مشـاكـلـ خـطـيرـةـ فـيـ يـتـعلـقـ بـخـدـمـةـ الـديـونـ تـشـيرـ القـلـقـ أـيـضاـ ، وـتـدعـوـ كـلـ مـنـ يـعـنـيهـ الـأـمـرـ إـلـيـ مـرـاعـيـةـ ماـ تـقـدمـ ، حـسـبـ الـاقـضـاءـ ، لـدـىـ تـناـولـ هـذـهـ المشـاكـلـ :

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٤٢/٢٠٠ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشداد إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٨/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ، وقراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير تشداد وإنعاشها وتنميتها وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى تشداد والمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشداد^(٩٥) الذي تناول ، في جلة أمور ، الحالة الاقتصادية والمالية لتشداد ، وحالة المساعدة المقدمة من أجل إنعاش هذا البلد وتعميره ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لصالح ذلك البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحرب والجفاف يعرضان للخطر جميع جهود التعمير والتنمية التي تضطلع بها حكومة تشداد ، وإذ يساورها القلق إزاء غزو الجراد الأخير الذي أدى إلى تفاقم الحالة الغذائية والصحية المتدحرة بالفعل في تشداد ، ولاسيما حالة سكانها المشردين من جراء الجفاف والحرب ،

وإذ تحبّط على بالنداءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشداد والمنظّمات الحكومية وغير الحكومية بشأن خطورة الحالة الغذائية والصحية في تshedاد ،

وإذ تحبّط على أيّضاً بالنداء الذي وجهه حكومة تشداد من أجل عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن الاحتياجات المتعلقة بإنعاش وتحمير المنطقة الشالية التي عانت من آثار الحرب أكثر من غيرها ،

وإذ تعرّف بضرورة تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى تشداد ،

وإذ تعرّف أيضاً بضرورة تقديم المساعدة لعمارة تشداد وتنميتها ،

وإذ تشير إلى اجتماع المائدة المستديرة المنعقد بتقديم المساعدة إلى تشداد الذي دعا إلى عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في ٤ و ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، وفقاً

تموز / يوليه ١٩٨٦ ، ومقرريه ١١٢/١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣ و ١٧٤/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٤ ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد التدهور الخطير في الحالة الاقتصادية في لبنان ،

وإذ ترحب بالجهود الحازمة التي تبذلها حكومة لبنان في تنفيذ برنامجها للتنمير والإنعاش ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة لاتخاذ مزيد من التدابير الدولية لتقديم المساعدة إلى حكومة لبنان في جهودها المتواصلة من أجل التعمير والتنمية ،

وإذ ترى أن شغل الوظيفة الشاغرة لمنصب مساعد الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته سوف يساعد على سير العمليات المعتادة لتقديم المساعدة الدولية إلى لبنان ،

وإذ تحبّط على بقرار الأمين العام^(٩٦) وبالبيان الذي أدلّ به وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧ ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقريسه وللخطوات التي اتخذها لبعثة المساعدة للبنان :

٢ - تثني على وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة لقيامه بتنسيق المساعدة المقدمة إلى لبنان على نطاق المنظومة :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذلك جهوده وأن يكنّها لبعثة كل المساعدة الممكنة داخل منظمة الأمم المتحدة لتقديم العون إلى حكومة لبنان في جهود التعمير والتنمية التي تبذلها :

٤ - تدعى الأمين العام ، في ضوء الظروف الاقتصادية المزاجة السائدة في لبنان ، إلى أن ينظر في الضرورة الملحة لتعيين منصب مساعد الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته تمهيداً لاستئناف مهام المنصب في لبنان :

٥ - تطلب إلى أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها تكثيف وتوسيع برامجها لمساعدة بما يستجيب الاحتياجات اللبنانية ، وأن تتخذ الخطوات الضرورية التي تكفل تزويد مكاتبها في بيروت بعدد كافٍ من الموظفين على مستوى عال :

(٩٣) A/42/553 و ١ Corr.

(٩٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ١٥ ، والتصويب .